

مقالات

خالد عايد

العسكر والسياسة في إسرائيل: نحو مقارنة عربية

"ثمة توتر شديد بين رئيس الحكومة أريئيل شارون ورئيس هيئة الأركان الجنرال شأؤول موفاز، على خلفية موجة العمليات التفجيرية في المناطق [المحتلة]. وبحسب مصادر رفيعة المستوى، فإن شارون مقتنع بأن الجيش ليس خالفاً بما فيه الكفاية في نضاله ضد منفذي العمليات، وينتظر من المرتبة السياسية أن تحل المشكلات عنه.

وفي المقابل، قال موفاز في نقاشات داخلية إن [سياسة] ضبط النفس وكبح الجماع التي تنتهجها إسرائيل، وتطبيق وثيقة تينيت، يُصعبان على الجيش الإسرائيلي الحؤول دون وقوع العمليات..."

(يوآف ليمور، "معاريف"، 20/6/2001)

يكتسب موضوع العلاقات المدنية – العسكرية أهمية خاصة في الأدبيات الكلاسيكية العالمية المعاصرة، التي تتناول دراسة دور العسكر في بناء الدولة، وفي صناعة القرار السياسي. وقد زخرت هذه الأدبيات بكثير من الدراسات النظرية والتحليلات المقارنة، ولمع بين مؤلفيها أسماء كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: صموئيل هنتنغتون؛ عاموس بيرلموتر؛ ستاسلاف أندريسكي؛ موريس جانوفيتس؛ جون جونسون؛ غايتانو موسكا؛ جاك فان دورن؛ وآخرين. ومن هذه الأدبيات استقى الباحثون الإسرائيليون الأساس النظري لبناء نماذج العلاقة بين المرتبتين السياسية والعسكرية في إسرائيل.

إن تاريخ البحث الأكاديمي في هذه العلاقات في إسرائيل قصير، ونطاقه محدود، "على الرغم من مركزية الجيش والقضايا الأمنية في المجتمع الإسرائيلي"، وذلك بسبب ستار السرية المسدل على "قداسة الأمن"، ونتيجة أسباب أخرى. (1) مع ذلك، فإن هناك عدداً لا يستهان به من الدراسات المتعلقة بهذا الشأن، أجراه أكاديميون ومختصون صهيونيون، وإن كان معظمه – على ما يبدو – نُشر باللغة الإنكليزية.

على الجانب العربي من المتراس، قلما تناول الباحثون جانب العلاقة بين المرتبتين الإسرائيليتين، المدنية والعسكرية، في الوافر من دراساتهم العامة بشأن إسرائيل من مختلف جوانبها: المؤسسة العسكرية؛ النظام السياسي والحزبي؛ الاجتماع؛ الاقتصاد؛ الثقافة – وهي جوانب ترتبط كلها ارتباطاً وثيقاً بدراسة العلاقة بين المؤسستين المذكورتين. ومن اللافت هنا أن هذا الموضوع (شأنه شأن سائر الموضوعات العسكرية الإسرائيلية) غاب عن أجندة الباحثين العرب في فلسطين المحتلة، الذين ركزوا على سواه، من مختلف الشؤون الأخرى، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، إلخ.

في ضوء هذا كله، سنحاول هنا أن نقدم ما هو أشبه باقتراح لمخطط عام (أو هيكلية) للموضوع مدار البحث، في سعي لإدراجه في جدول أعمال الدارسين العرب، نظراً إلى ما له من أهمية مركزية في فهم بنية الكيان الصهيوني، وطرق عمله، وميكانيزمات (آليات) صناعة القرارات الكبرى فيه. وعليه، فإننا سنعرض، بإيجاز: عينة من الكتابات العربية في حقل العلاقة بين العسكر والدولة في إسرائيل؛ مقاربات الباحثين الصهيونيين لهذا الحقل، بما تتضمنه من اختلاف وائتلاف؛ خلاصة تقترح خطوطاً عامة لمقاربة عربية أولية للعلاقات موضوع البحث.

أولاً: الكتابات بالعربية:

بين الغياب والعيوب

سنعرض، تحت هذا العنوان الفرعي، ما استطعنا الاطلاع عليه من أبحاث كتبت بأقلام فلسطينية/عربية، تناولت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إجمالاً، وعالجت (أو لم تعالج) العلاقة بين هذه المؤسسة ونظيرتها المدنية، بصورة خاصة.

غياب المعالجة

في "سلسلة الدراسات الاستراتيجية"، الصادرة عن المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، والبالغ عددها 17 دراسة على الأقل، لا نعث على أثر لبحث واحد يختص بالعلاقة المذكورة. وفي مجلة "الفكر الاستراتيجي العربي"، التي أصدرها معهد الإنماء العربي في بيروت طوال اثني عشر عاماً، لا نجد سوى النزر اليسير مما يتعلق بالموضوع. بل إن بعض عناوين المجلة الذي يوحى بتناول العلاقة بين الطرفين يستند أساساً إلى صحف عربية، ولا يتعدى كونه مجرد وصف لوجود العسكريين الإسرائيليين في الكنيست والحكومة، ولـ "علاقة قوية بين رئاسة هيئة الأركان والدخول إلى قلب الحياة السياسية". (2)

وغياب المعالجة هذا ينطبق بصورة جلية على إصدارات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. فبين 76 عنواناً لمنشورات المركز، نجد عنواناً واحداً فقط يُشتم منه إمكان معالجة الموضوع. لكن لدى تصفح هذه الدراسة، (3) الواقعة في مجلدين، يتأكد لدينا أن الغياب تام. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "الموسوعة العسكرية". (4)

عيوب المعالجة

لعل أول معالجة أكاديمية بقلم عربي/فلسطيني هي تلك المحاولة التي قام بها لبيب قمحوي، سنة 1971، في أطروحة الماجستير التي قدمها إلى دائرة العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت. (5) وقد ركزت الدراسة على أربعة مجالات: "التشريع، الذي يحدد العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمواطنين الإسرائيليين؛ الوظائف غير العسكرية التي يؤديها الجيش الإسرائيلي في حقول التعليم والتعبئة الاجتماعية والاستيطان الزراعي؛ المناصب المدنية التي يشغلها العسكر كأفراد في السياسة والإدارة والاقتصاد؛ علاقة القوى بين الجيش ووزارة الدفاع. (6) وفي تقديرنا، إن الوصف الذي عرضه الكاتب لهذه المجالات الأربعة يكفي لغرض الإيفاء بمتطلبات درجة الماجستير، لكن الاستنتاجات الثلاثة التي توصل إليها لا تفي بغرض تحديد ماهية وطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية المتبادلة في إسرائيل. فهذه الاستنتاجات تتمحور حول تأثير "العقيدة الأمنية الإسرائيلية"، بالذات، في مناح معينة من الحياة في الكيان الصهيوني. (7) كما أن مصادر البحث كلها باللغة الإنكليزية، من دون غيرها.

يلي هذه الأطروحة، زمنياً، الدراسة القصيرة التي أعدها أسعد عبد الرحمن سنة 1972، (8) ثم الدراسة، القصيرة أيضاً، التي أعدها إياد القزاز سنة 1974. (9)

تشترك الدراستان في غلبة الطابع الوصفي للعلاقات موضوع البحث، وفي اعتمادهما شبه الكامل على المصادر باللغة الإنكليزية من دون سواها، مع اعتماد عبد الرحمن المفرط على "الخبير في شؤون الجيش والمجتمع الإسرائيلي" عاموس بيرلموتر (Amos Perlmutter)، الآتي ذكره أدناه، والذي تكشف "قراءة دقيقة" لكتابه Military and Politics in Israel عن "محاولة مؤسفة من زاوية البحث العلمي الأمين..."، بحسب عبد الرحمن بالذات. (10)

لكن الدراستين المذكورتين تختلفان في أن الأولى تتمحور حول "الأزمات الكبرى" الثلاث التي شهدتها العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل (تأسيس الجيش الإسرائيلي؛ قضية لافون؛ حرب حزيران/يونيو 1967)، في حين ركزت الدراسة الثانية على بعض المؤشرات التي "تكتشف من خلالها" أن الجيش "يلعب... دوراً مسيطراً جداً في إسرائيل". وهذه المؤشرات هي: الميزانية المخصصة للمؤسسة العسكرية؛ القوة العاملة في هذه المؤسسة؛ تسنم ضباط متقاعدین مناصب مدنية؛ طول فترة الخدمة العسكرية؛ دور الجيش في الاندماج الاجتماعي؛ سيطرة الجيش على كثير من منظمات الشبيبة والبالغين؛ دور الجيش في اندماج إسرائيل دولياً. (11)

وعلى صعيد الاستنتاج، يكتفي القزاز بمقولة "الدور المسيطر" للجيش، في حين أن عبد الرحمن اختصر الموضوع بالقول "إن وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي... يتمتعان... بوضع لا يمكن القول معه إن الجهاز السياسي يملك ضبطاً كاملاً أو رقابة حقيقية عليهما أو حتى إنه يشكل ضماناً ضد تصاعد ونمو وزنهما وتقلهما السياسي...". (12)

فضلاً عن هذه الدراسات الثلاث المبكرة، المنشورة في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، نُشرت عند منعطف القرن دراستان جديدتان، جديرتان بالتوقف عندهما، تتناول الأولى منهما المؤسسة العسكرية، (13) والثانية دور العسكريين في بناء الكيان الصهيوني. (14)

أفردت الدراسة الأولى الفصل الرابع منها (5 صفحات من مجموع صفحاتها البالغ نحو 50 صفحة)، لموضوع "العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل". وهي تنقل عن رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، أهارون ياريف، العوامل المحددة لهذه العلاقات: التطور الاجتماعي - السياسي للييشوف ونمو منظمة الهاغاناه المحكوم سياسياً؛ "مركزية الدفاع بالنسبة إلى الوجود الوطني في إسرائيل"؛ دور دافيد بن - غوريون الحاسم في بناء الدولة والجيش؛ "حاجة إسرائيل المستمرة للإبقاء على قدرة التعبئة الشاملة كشعب تحت السلاح". كما تنقل عن البروفسور موشيه ليساك "أن فكرة خضوع الذراع العسكرية للسلطة المدنية قد تجذرت خلال الفترة التي سبقت قيام الدولة". (15)

وبعد أن يقدم الكاتب عرضاً سريعاً لتطور العلاقات بين العسكر والدولة بعد إقامتها، يتوصل إلى أن هذه العلاقات "نموذج يحمل قدراً ملحوظاً من الخصوصية، فبرغم مظاهر الديمقراطية المتعددة في النظام البرلماني الإسرائيلي، يحظى الجيش بوضع خاص في إجماع النظام وفي مساحة القرار السياسي". ويضيف أن هذا التداخل بين السياسي والعسكري، "سواء في ما يتعلق بالضغط العسكري على القرار السياسي، أو تواتر وصول العسكريين إلى السلطة واستخدام مرجعيتهم العسكرية في استحواذ مناصب سياسية هو أمر مفهوم، وإن كان يقلل من كونه جيشاً محترفاً". (16)

لسنا هنا في معرض مناقشة الكاتب فيما عرض وفيما استنتج. لكن لا بد من الإشارة إلى ما هو واضح في هذا الاستنتاج وفي ذلك العرض: غياب التعامل النقدي مع الخطاب الصهيوني، بل الانقياد وراء منظومة المصطلحات والمفاهيم التي تطبع هذا الخطاب بطابعها – وهما (الغياب والانقياد) يشكلان ظاهرة تعم معظم الدراسات العربية، وخصوصاً في حقل العلاقات المدنية – العسكرية في إسرائيل.

أمّا الدراسة الثانية ("العسكريون والدولة...")، فقد خصص الكاتب الفصل الخامس الذي يقع في نحو 20 صفحة فقط، من مجموع صفحاتها البالغ 361 صفحة، لموضوع "العسكريون والمجتمع المدني (الفاعلية والمجالات)". (17)

في مقدمة هذا الفصل، يسارع الكاتب إلى تقرير "الاستنتاج" التالي: "كان دور العسكريين في السياسة واضحاً في العقدين التاليين [إعلان قيام الدولة] وليس في مجال السياسة الخارجية فحسب بل والسياسة الداخلية، وارتباطهم بإدارة رأس المال الكبير للدولة من خلال التصنيع الحربي ونفوذه الواسع في منشآت الدولة وهيئاتها". (18)

يلي ذلك محاولة "تحديد طبيعة دور العسكريين في النظام السياسي من خلال رصد موقع العسكريين في الكنيست ومجلس الوزراء والأحزاب." يليها العنوان الفرعي: "العسكريون في بناء النظام الاقتصادي" (أي مشاركتهم في الاقتصاد من خلال المداخل التالية: الميزانية ونفقات الدفاع؛ الصادرات العسكرية/الأمنية؛ التكنولوجيا العسكرية المتقدمة). أمّا العنوان الفرعي الثالث في هذا الفصل فهو: "العسكريون وعسكرة المجتمع". (19)

هنا، لا بد من تسجيل عدد من الملاحظات بشأن هذه الدراسة الشاملة للموضوع، ولا سيما الفصل الخامس منها:

(أ) الانقياد للمقاربات الصهيونية: ونورد فيما يلي فقرة طويلة بعض الشيء (تفتتح فقرة: "العسكريون وعسكرة المجتمع") كونها تمثل نموذجاً في هذا المجال:

"إن الجيش في إسرائيل يعتبر جيشاً ومنظمة احتياط وضباطها مندمجون بشكل دائم في المجتمع وكانت فرص الضباط أن يصبحوا مستقلين من الناحية العقائدية أو الاحترافية ضئيلة واحتمال أن يبقى أو يستمر في وظيفة عسكرية لمدة طويلة في إسرائيل احتمال ضئيل لأن الضباط يجري تغييرهم دائماً. ولهذا فإن فرص عزل العسكريين عن السياسة والنظام الاجتماعي هي فرص معدومة – وحتى الآن فإن جيش إسرائيل محترف وله خصوصيته التنظيمية وهو كمؤسسة في بناء الدولة خاضع للسيطرة المدنية كما هو الحال في جيوش الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وفي هذه الحالة يكون الضباط كمجموعة محترفة بعيدين وليسوا معزولين عن السياسة فالضباط ممنوعون من المشاركة النشطة في السياسة ومن الإحصاءات يتبين أنهم لم يظهروا إلا اهتماماً قليلاً بالسياسة بعد تقاعدهم". (20)

(ب) المصادر: غياب التعامل النقدي مع المصادر الصهيونية المتاحة (وخصوصاً كتاب بيرلموتر، المترجم إلى العربية: "العسكريون والسياسة في إسرائيل"): الاعتماد الكثيف على مصادر ثانوية، عربية بالدرجة الأولى؛ عدم ذكر مصادر عدد من الفقرات (مثلاً: ص 231، 232، 250؛ الجداول رقم: 32، 33، 34، 35؛ الشكل رقم 13).

(ج) الأخطاء: يشتمل الفصل المذكور على أخطاء قد تكون مطبعية، أو لا تكون – سنتغاضى عنها. لكنه يشتمل أيضاً على أخطاء معلوماتية و/أو مطبعية (مثلاً، ص 233، 234، 239، 241، 245). ومثل هذه الأخطاء مجتمعة يلقي بظلال ثقيلة على صدقية هذه الدراسة، ومثيلاتها من الدراسات العربية بشأن الموضوع.

ثانياً: الدراسات الصهيونية:

الائتلاف في المقدمات، والاختلاف في النتائج

كثيرة هي الدراسات الصهيونية التي تناولت العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل، ولا سيما إذا قورنت بالكتابات العربية في الموضوع نفسه. وإذا كان عدد هذه الأخيرة لا يتجاوز، كما يبدو، عدد أصابع اليدين، فإن عدد الأولى يبلغ العشرات في أقل تقدير. وعلى سبيل المثال، يكفي - للتأكد من ذلك - إلقاء نظرة سريعة إلى "البيبليوغرافيا المختارة" التي أوردها يورام بيرري في كتابه (21) (الذي هو في الأصل أطروحة دكتوراه)، وإلى المراجع التي تضمنها كتابه بشأن العسكر الإسرائيلي وسياسة إسرائيل حيال الفلسطينيين. (22)

وعلى الرغم من تعدد هذه الدراسات فإن ثمة قاسماً مشتركاً يجمعها، هو بمثابة خيط أيدولوجي - منهجي يشكل نقطة انطلاقها جُلّها، ألا وهو: المقاربة القائمة على مقولة أن حالة الحرب المستمرة مع العرب، والتهديد الدائم الذي يشكله هؤلاء، هما الأساس في حيك نسيج العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل، أيّاً يكن الشكل الذي تتخذه هذه العلاقات في وقت من الأوقات: فصل بين المؤسستين السياسية والعسكرية؛ أو توترات وأزمات تفرقهما؛ أو تداخل وشراكة يجمعانها؛ أو حتى بعض ما يسمّى تجاوزات العسكر على السياسة. وهذا ما سيتبين لنا من العرض السريع التالي لعيّنة من مقاربات عدد من المحللين الصهيونيين لهذا الموضوع.

(1) عاموس بيرلموتر ونموذج

"خضوع العسكر للسلطة المدنية"

لعل بيرلموتر (الذي تنقل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ونشر أعماله باللغة الإنكليزية، وترجم أحد أعماله هذه إلى اللغة العربية) هو رائد المدرسة القائلة بالفصل بين المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل، وخضوع الثانية لسلطة الأولى.

في كتابه الصادر أواخر الستينيات من القرن العشرين، بشأن الجيش والسياسة في إسرائيل، يبدأ بيرلموتر بالاستهلال التالي: إن حرب 1948 أعطت القوات المسلحة الإسرائيلية مكانة مرموقة، تعززت بانتصار الجيش الإسرائيلي في حربي 1956 و1967. لذلك، ولأن نسبة عالية من مجموع الإسرائيليين تنشط في الخدمة الاحتياطية العسكرية، فإنه لمن الطبيعي النظر في التأثير الذي خلّفته القوات المسلحة في حياة إسرائيل السياسية. ولذلك فإن هذه الدراسة ركزت على طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل، مقتفية أثرها منذ البدايات المبكرة للحركة الصهيونية في فلسطين حتى الوقت الحاضر، ومبرهنة عبر هذه العملية على دوام السلطة السياسية فوق السلطة العسكرية، على الرغم من الدور الاستثنائي الذي قام الجيش الإسرائيلي به بصفته أداة لبناء الأمة. (23) وهو، لذلك، يكرس كتابه لتفحص الأمور التالية: وظيفة البنى العسكرية وطموحات النخب العسكرية قبل إقامة الدولة وبعدها؛ عقيدة الجيش الإسرائيلي فيما عني توسيع دوره إلى ما يتجاوز أمور الحرب؛ الصيغة الإسرائيلية للعلاقات المدنية - العسكرية؛ دور الأجهزة الأمنية في تقرير السياسات الدفاعية والخارجية. كما يقترح في الكتاب "تحدي عدد من الافتراضات" التي تتناول أنماط تلك العلاقات وأنواعها، باعتبارها لا تنطبق

على الحالة الإسرائيلية. ومن هذه الافتراضات: إن نسبة العسكريين المرتفعة من مجموع السكان تعزز سمو قدر القوات المسلحة؛ إن تضافر الأيديولوجيا ذات النزعة العسكرية، والقوة العسكرية السياسية الفائقة، والاحتراف العسكري الرفيع المستوى، تؤدي إلى علو شأن العسكرية السياسية؛ إن وجود "أمة تحت السلاح" يعزز النزعة العسكرية. (24)

في متن الكتاب، يخلص بيرلموتر إلى استنتاجات تبدو مزيجاً من القطعية والحذر والإبهام والاعتذارية، بل تبدو متناقضة أحياناً - الأمر الذي يشي بغرضية الباحث وغياب الموضوعية عن البحث. ونسوق هنا بعض هذه الاستنتاجات:

- ليس لدى القيادة العليا للجيش الإسرائيلي، كمجموعة، أي طموحات سياسية، غير تلك الطموحات التي يتبناها شعب إسرائيل وحكومتها. إلا إن هذه القيادة تمتلك "نفوذاً هائلاً" في الشؤون الدفاعية والخارجية. يمكن أن يعزى إلى وضع إسرائيل المتقلقل بشكل غير عادي كونها "دولة - ثكنة"، ونتيجة العلاقات الخاصة الناجمة عن سيطرة بن - غوريون على المؤسسة الدفاعية من دون منازع. (25)
 - مع أن بن - غوريون غالباً ما يُنسب الفضل إليه بسبب قيامه بتقوية الذراع المدنية للدفاع، فإنه في حقيقة الأمر عزز دور الجيش الإسرائيلي في مواجهة وزارة الدفاع. (26)
 - في إسرائيل، خلافاً للدول النامية، لم يكن ثمة أي تقسيم للعمل في مجال التحديث بين المؤسسات المدنية والعسكرية، إذ إن مهمة التحديث والاندماج وقعت على عاتق الأولى، في حين "أكملت" الثانية العمل. (27)
 - إن تبديل الضباط السريع، وطاقة الاقتصاد الاستيعابية، والاندماج الاقتصادي والاجتماعي لقدامى المحاربين، والاعتماد على نظام الاحتياط، وتوافق الأهداف السياسية، واحترافية القوات العسكرية، تحول كلها دون التدخل الفعال للجيش الإسرائيلي في السياسة. مع ذلك، فإن العسكر في إسرائيل سيواصلون تحديهم المدنيين، وخصوصاً في مجال الشؤون الدفاعية والخارجية. (28)
- نكتفي بهذا القدر من عرض كتاب بيرلموتر، وننتقل إلى كتاب آخر له، صدر بعد نحو عشرة أعوام تقريباً، ويغطي الموضوع نفسه في ضوء التطورات التي جرت بين سنة 1967 وسنة 1977. (29) وتشتمل هذه التطورات على: حرب 1967؛ حرب الاستنزاف؛ حرب 1973؛ "إدارة الأزمة" خلال المفاوضات التي أجراها هنري كيسنجر بشأن الشرق الأوسط؛ وغير ذلك من مستجدات. ويبدو أن هذه التطورات لم تفعل فعلها في "مقاربة بيرلموتر"، وأنه قام بتحليلها وتفسيرها على أنها تؤكد تلك المقاربة. ونكتفي هنا بإيراد بعض الأمثلة من مقولات الكاتب:
- إن السياسة المتعلقة بالاستراتيجية والأمن القومي هي ما يشغل بال الدول والشعوب التي تعيش "حالة حرب دائمة"، كما هو الحال في إسرائيل. "وهكذا، فإن القيادة العليا للجيش الإسرائيلي وكبار ضباطه سيظلون، كما كانوا في العقود الثلاثة السابقة، مجموعة بارزة في نفوذها في الشؤون والسياسات الدفاعية والأمنية والخارجية في إسرائيل." (30)
 - إن ثلاثة عقود من الحياة العسكرية والسياسية في إسرائيل برهنت على "أن الخطوط التي ترسم الحدود بين الوظائف السياسية والعسكرية متكاملة ومندمجة." ويتأكد ذلك من خلال تحليل هذه العلاقة على نحو يغطي ثلاثة مجالات من التفاعل بين السلطات المدنية والعسكرية في إسرائيل: المجال السياسي -

النفسي؛ المجال المؤسساتي - البنيوي؛ الإدراك والتفاعل الشخصي بين النخب التي تسيطر على البنى السياسية والعسكرية.(31)

- إن عملية عنيتيبي (سنة 1976)، "الجيدة التنفيذ"، تشكل نموذجاً لذلك النوع من التحكم في التخطيط والاستعمال الناجحين للقوة العسكرية، وإن الإدارة الإسرائيلية للعملية تؤكد مرة أخرى "أن ما يميز حضارة ودولة متقدمتين ومستقرتين هو السيطرة السياسية على الأدوات العسكرية."(32)

(2) يورام بييري ونموذج "الشراكة المدنية - العسكرية"

يلحظ بييري، في استهلال كتابه بشأن دور الجيش في السياسة، "نقطة حرجة" وصلت إليها العلاقة بين الجيش - "جيش مواطنين ورمز للوحدة الوطنية" - وبين المجتمع المدني. وقد نجم ذلك عن تطورين رئيسيين: حرب إسرائيل في لبنان سنة 1982، التي تميزت من سائر حروبها السابقة في عدة جوانب، الأبرز بينها هو أن هذه الحرب خيضت في غياب "إجماع قومي"؛ قيام الجيش بدور الشرطة في المناطق المحتلة، وخصوصاً دوره في قمع "الاضطرابات" السلمية في الضفة الغربية، وهو ما جعله يجد نفسه في مركز جدال عام ساخن آخر. "وهكذا كان عمق تدخل العسكر في السياسة في أوائل الثمانينيات لا سابق له." وبعد أن ينفي بييري أن الجيش كان مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحكومة، حتى قبل حرب 1967، يؤكد "أن الحرب العربية - الإسرائيلية المتواصلة، ومركزية الأمن بالنسبة إلى إسرائيل، منحنا كبار المسؤولين العسكريين دوراً رئيسياً في السياسة الإسرائيلية، وفي الحياة العامة إجمالاً." وبدلاً من تحكم الدولة في العسكر، "يقوم نمط فريد من الشراكة المدنية - العسكرية."(33)

في هذا الإطار، يعالج بييري على امتداد صفحات الكتاب مختلف أوجه هذه العلاقة "الفريدة"، وبينها: بن - غوريون وتسييس الجيش الإسرائيلي؛(34) الجنرالات في اللباس المدني كسياسيين؛(35) العلاقات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان؛(36) ضعف السيطرة البرلمانية؛(37) ميزانية الدفاع؛(38) "الأزمات" في العلاقات السياسية - العسكرية؛(39) "عهد بيغن: هل سيقع انقلاب عسكري؟"(40)

ويتوقف بييري، في عرضه الموجز لتاريخ "الأزمات"، عند المحطات التالية: "قضية لافون" وانهيار البنية التي أقامها بن - غوريون (سنة 1954)؛ قضية اغتيال المعارض المغربي المهدي بن بركة في باريس، وطرح مسألة السيطرة على الأجهزة الأمنية، التي تم الكشف عن تورط أحدها - الموساد - في القضية (سنة 1965)؛ أزمة صلاحيات رئيس الحكومة خلال "فترة الانتظار"، واختيار الجيش لوزير الدفاع (عشية حرب 1967)؛ "تمرد" الجنرال يسرائيل طال، نائب رئيس هيئة الأركان وقائد الجبهة الجنوبية، في وجه وزير الدفاع موشيه دايان (1973/10/25 - 1974/1/18).

وفي الفصل الذي يتناول العلاقة بين الحكومة والعسكر، يفرد بييري حيزاً خاصاً لـ "الأزمة" التي حلت بهذه العلاقة بتأثير من نتائج حرب 1973. فيجادل أن "لجنة أغرانات" سعرت - في استنتاجاتها وتوصياتها - المشكلة القائمة بين المرتبتين العسكرية والسياسية من دون أن تساهم في حلها. كما أن القانون الجديد - "القانون الأساسي: الجيش (1975)" - لم يحل هذه المشكلة. فهو، وإن وُلد من أحشاء أزمة العلاقات بين المرتبتين، قد ترك المشكلات المركزية مفتوحة كما كانت دائماً. إذ ظل نمط السيطرة المدنية على العسكر يفتقر إلى ترتيبات رسمية ومؤسسية، ويعتمد على الممارسة وعلى العلاقات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع والمجموعات المقررة في القيادة السياسية، مضيفاً "أنهما وضعاً الأساس لمستوى أعلى من قبل لمشاركة رئيس الأركان في السياسة."(41)

فيما بعد (سنة 2002) يتابع بييري الموضوع في دراسة أخرى، لكنه يتناول جانباً محدداً هذه المرة، هو الجيش وسياسة إسرائيل إزاء الفلسطينيين، في كتاب أشرنا إليه أعلاه. (42) وهو هنا يعالج مفهوم "الشراكة السياسية - العسكرية" مجدداً؛ (43) "التحول الجغرافي - الاستراتيجي في التسعينيات"؛ (44) انتفاضة الأقصى؛ (45) "حكومة شارون: هل الذيل يهز الكلب؟"؛ (46) "استنتاجات: السيادة المدنية في صراع منخفض الحدة"؛ (47) توصيات لتحسين العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل، (48) وغير ذلك.

يعرض بييري، لدى تناوله الانتفاضة (والتسوية السياسية)، الخلافات التي نشأت، بسببها وبسبب الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، بين المرتبتين السياسية والعسكرية، وخصوصاً بين إيهود براك (رئيس الحكومة ووزير الدفاع) وشاؤول موفاز (رئيس هيئة الأركان). ويخلص بييري إلى أن القوى المشاركة في لعبة صناعة السياسات في إسرائيل ليست ضباطاً في مواجهة رؤسائهم السياسيين، وإنما هي تحالف من ضباط وسياسيين في مواجهة تحالف آخر من ضباط وسياسيين. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، تحول ميزان القوى بصورة متطرفة إلى مصلحة العسكر نتيجة عوامل متعددة، منها تصاعد "الحرب ما دون التقليدية" (المنخفضة الحدة) بين إسرائيل والفلسطينيين. (49)

(3) آراء أخرى

تخليداً لذكرى عاموس بيرلموتر (1932 - 2001)، نظّم مركز يافى للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، في آذار/مارس 2003، يوماً دراسياً بشأن العلاقات السياسية - العسكرية في إسرائيل. وقد تحدث في هذا اليوم كل من: زئيف شيف؛ رام إيرز؛ شاي فيلدمان؛ يهودا بن منير؛ عوزي دايان؛ إيهود براك؛ أمنون سطرشونوف؛ أفيعيزر يعري؛ أمري طوف؛ يورام بييري. ونُشر ملخص كلمات المشاركين كـ "مذكرة"، في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. (50) وفيما يلي عرض موجز لأبرز ما جاء فيها - وهي، في حدود علمنا، أحدث المنشورات العبرية التي تناولت الموضوع.

رام إيرز، في تقديمه للمذكرة: (51) منذ الثمانينيات، طرأ تغيير على نقطة التركيز الخاصة بدراسة العلاقات المدنية - العسكرية. إذ لم يعد التركيز منصباً على العلاقات بين هاتين المرتبتين، وإنما على علاقات المجتمع المدني والجيش. أي أن التركيز انتقل من الاشتغال بعمليات اتخاذ القرارات وتأثير التفاعل بين المرتبتين إلى النقاش بشأن علاقات المجتمع بالجيش وإلى التأثيرات المتبادلة بينهما، مع التركيز على عمليات عسكرة المجتمع وعمليات "تمدين" الجيش.

ويخلص إيرز إلى القول إن ثمة "توتراً لا يزال قائماً بين المرتبتين، حتى بعد سن "القانون الأساسي: الجيش"، وخصوصاً فيما يتصل بالخوف من تدخل الجيش في السياسة. فهناك أخبار عن انتقادات متكررة فيما يتعلق بموقف الجيش من السياسيين، وعن شعبية ضباط كبار والإشارة إليهم كرؤساء حكومة ممكنين، وعن التوق إلى زعيم قوي، وعن التصريحات السياسية التي يطلقها ضباط كبار في الجيش (بشأن طبيعة العلاقات بالفلسطينيين، وقيادتهم، ووجود فرصة لتغيير الوضع وما يُطلب عمله). والنتيجة هي علاقات دينامية متحركة بين المرتبتين ليس بوسع مبدأ سيادة المرتبة السياسية وحده أن يحل مشكلتها.

يهودا بن منير: تناول موضوع خضوع المرتبة العسكرية للمرتبة السياسية على مر الزمن. وأكد أنه - بالإضافة إلى البعد الرسمي - ثمة خضوع "جوهرى ومادى"، يتجسد في الجيش، يمكن المرتبة المدنية من تنفيذ السياسات.

ويدعي بن مؤير أن للجيش تأثيراً محدوداً فقط في صوغ السياسات، وأن المرتبة المدنية اتخذت جميع القرارات المركزية وحدها من دون مشاركة الجيش. (52)

اللواء (احتياط) عوزي داين: ركز النقاش على مسألة "الخضوع والسيادة"، وتوزيع الوظائف بين المرتبتين، وموضوع المسؤولية. ودعا إلى فصل واضح وحاد بين المرتبتين، يحول دون تسييس الجيش وعسكرة المرتبة المدنية. وقال إنه يجب التطلع إلى وضع تكون فيه "مسؤولية مشتركة بين المرتبتين"، من دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالهرمية القائمة بينهما. (53)

اللواء (احتياط) أفيعيزر يعري: تناول "الرقابة على الجهاز الأمني" من جانب المرتبة المدنية، ممثلة في الحكومة والكنيست ومراقب الدولة ومراقب الجهاز الأمني، مركزاً على الهيئتين الأخيرتين. ويبين يعري أن مجال الرقابة على الجهاز الأمني مر بتغيرات جوهرية، أساسها توسيع وتعميق الرقابة على مختلف فروع هذا الجهاز. ونتج ذلك، إلى حد لا يستهان به، من الدروس التي استخلصها رئيس الحكومة الأسبق يتسحاق شمير من قضية الخط 300 (*). والتي - وفقاً لها - يجب إخضاع الهيئات السرية أيضاً للرقابة. (54)

يورام بيرري: عرض تاريخ علاقة وسائل الإعلام بالموضوعات الأمنية، مبيناً كيف انتقلت من دور وسائل إعلام مجنّدة إلى دور وسائل إعلام انتقادية. ومع أن التغيير في أنماط سلوك وسائل الإعلام الإسرائيلية منذ نشوب انتفاضة الأقصى يدل على عكس ذلك، فإنه يتوقع عودة المقاربة الانتقادية إلى سابق سيطرتها بعد انخفاض حدة الصراع. (55)



إن المقاربات والآراء الصهيونية - التي قدمنا أعلاه عروضاً موجزة لنماذج منها - لم تواجه بمقاربة عربية مضادة أو بديلة. بل إنها - على العكس من ذلك - كانت "الزاد والزيادة" للتيار الرئيسي للكتابات العربية في الموضوع مدار البحث.

ثالثاً: اقتراح مقاربة عربية أولية

رأينا أعلاه أنه على الرغم من أهمية موضوع "العلاقات السياسية - العسكرية في إسرائيل"، فإن الكتابات العربية بشأنه تعاني، في كميتها وفي نوعيتها على السواء، غياباً ملحوظاً وغيوباً ظاهرة. فهي ضئيلة العدد، إلى حد يشبه الندرة، بالمقارنة مع الدراسات الصهيونية والعالمية الوفيرة في هذا المجال. كما أن نوعيتها تتصف، إجمالاً، بالاقتران على الوصف/السرد/التقرير، وبغياب التحليل النقدي والتمحيص الموضوعي، وبالانقياد لـ "أسر" المصطلحات والمفاهيم والمقاربات الصهيونية. ولعل من الأسباب الرئيسية في ذلك صعوبة، بل تعذر وصول معظم الباحثين العرب إلى المصادر الأولية الخاصة بالموضوع، والاكتفاء - تالياً - بالمصادر الثانوية الصهيونية، المتعلقة بـ "الأمن" و"الدفاع"، وهما "قدس الأقداس في إسرائيل"، الذي ترعاه المؤسسة الرسمية بالسرية، بينما تتعهده أقاليم الأكاديمية بالرقابة الذاتية.

من أجل خروج الأبحاث العربية من إصار الأدبيات الصهيونية، نقترح مقارعة النماذج الصهيونية المتعددة، المشار إليها أعلاه، بمقاربة عربية، يمكن تكتيفها كما يلي: خلافاً لنماذج العلاقات "الفريدة"، القائمة على أساس الفصل بين المرتبتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، مع خضوع الثانية للأولى، أو حتى على أساس التداخل والشراكة

بينهما، يمكن اقتراح نموذج آخر يقوم على قاعدة أن الطبيعة "الفريدة" للمشروع وللكيان الصهيونيين (بصفتها مشروعاً/كياناً كولونياً استيطانياً، قائماً على مبدأ القوة، و"احتلال الأرض والعمل"، وإحلال المهاجرين - المستوطنين - الجنود محل الشعب الفلسطيني الأصلي) تؤدي، بالضرورة، إلى دمج الوظائف والمجالات السياسية والعسكرية (والاستيطانية، إلخ) في بنية واحدة متلازمة ومتحركة، ذات ذراعين، سياسية وعسكرية. وإن العلاقة بين هاتين الذراعين هي علاقة محكومة بجدييات التفاعل، والتحول المستمر، والترابط الضروري الشامل، لا علاقة إقصاء متبادل، أو نفي الآخر، أو طرد من المركز.

يمكن إقامة الدليل على صلاحية هذه المقاربة للعلاقات المدنية - العسكرية الصهيونية بالاستناد إلى الخطوط العامة التالية (لا على الترتيب، ولا الحصر):

- الاستئناس بالأبحاث العالمية الغزيرة، النظرية والمقارنة، في هذا المجال.
- تقديم سرد عربي بديل لنشأة هذه العلاقات وتطورها التاريخي حتى الوقت الحاضر. وتشكل إحدى دراسات وليد الخالدي (56) لبنة أساسية في معمار مثل هذا السرد، فيما يتعلق، بالذات، بالمرحلة السابقة لإقامة الكيان الصهيوني.
- دحض المقولات الصهيونية السائدة، من طراز: الصهيونية حركة تحرر وطني؛ إسرائيل دولة ديمقراطية طبيعية؛ حروب اللأخيار الإسرائيلية الدائمة؛ طهارة السلاح اليهودي؛ أمة تحت السلاح؛ جيش الشعب؛ الأمن/الدفاع.
- تحديد مصطلحات ومفاهيم بديلة (من المصطلحات والمفاهيم الصهيونية)، مثل: الطبيعة العسكرية العدوانية للصهيونية؛ تجليات العنصرية الصهيونية في العقيدة العسكرية الإسرائيلية؛ عسكرة التجمع الاستيطاني الصهيوني (بما فيه السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة والإعلام).
- تطوير "الشذرات"، الواردة كإشارات عابرة أو بدافع اعتذاري، في كتابات بعض الباحثين الصهيونيين أنفسهم، مثل: "تمدين" الجيش وعسكرة المجتمع المدني؛ النزعة العسكرية الإسرائيلية؛ الشراكة والتداخل بين المرتبتين السياسية والعسكرية؛ التعارض، لا بين العسكر ورجال السياسة، وإنما بين مجموعة من الجنرالات والسياسيين وبين مجموعة أخرى منهم؛ وهن السيطرة على الجيش؛ الدولة - الثكنة.
- إبراز دور "الثكنة" العسكرية الإسرائيلية في خدمة المصالح والأهداف الاستعمارية (ولا سيما الأميركية، حالياً) في المنطقة، وتقصي طبيعة "الشراكة الاستراتيجية" في هذا المجال.
- العمل على كسر احتكار الباحثين الصهيونيين للمصادر الأولية، من خلال استغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وأيضاً وخصوصاً، من خلال الباحثين الفلسطينيين في الداخل للتقيب في تلك المصادر، وإعداد الأبحاث في هذا المجال (وغيره)، منفردين أو مجتمعين، أو بالشراكة مع زملائهم/أشقائهم خارج فلسطين □.

المصادر

- (1) Yoram Peri, *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p.1.
- (2) على سبيل المثال، أنظر: عماد جاد، "العسكريون والنظام السياسي الإسرائيلي"، مجلة "الفكر الاستراتيجي العربي"، العدد 38 (تشرين الأول/أكتوبر 1991)، ص 171 – 181.
- (3) "العسكرية الصهيونية" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1972 – 1974)
- (4) "الموسوعة العسكرية"، 4 أجزاء (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977 – 1985)
- (5) Labib Walid Kamhawi, *The Israeli Military Establishment: A Study in Civil-Military Relations in Israel, 1949-1967* (Beirut: The American University of Beirut, unpublished thesis, 1971).
- (6) Ibid., p. 11.
- (7) Ibid., pp. 111-114.
- (8) أسعد عبد الرحمن، "العلاقات المدنية – العسكرية في إسرائيل"، "شؤون فلسطينية"، العدد 9 (أيار/مايو 1972)، ص 44 – 69.
- (9) إباد القزاز، "التوجيه العسكري للمجتمع الإسرائيلي"، "شؤون فلسطينية"، العدد 39 (تشرين الثاني/نوفمبر 1974)، ص 101 – 110.
- (10) أنظر: عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، الحواشي ص 63 – 69، وخصوصاً الحاشية رقم 146.
- (11) القزاز، مصدر سبق ذكره، ص 101 وما يليها.
- (12) عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 63.
- (13) أحمد المسلماني، "المؤسسة العسكرية في إسرائيل" (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001).
- (14) عبد الغفار الدويك، "العسكريون والدولة: دراسة في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي" (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1996)
- (15) المسلماني، مصدر سبق ذكره، ص 38 – 39.
- (16) المصدر نفسه، ص 41.

- (17) الدويك، مصدر سبق ذكره، ص 230 – 250.
- (18) المصدر نفسه، ص 230.
- (19) المصدر نفسه، ص 232 وما يليها.
- (20) المصدر نفسه، ص 249.
- (21) Peri, op. cit., pp. 322-333.
- (22) Yoram Peri, The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2002), pp. 60-62.
- (23) Amos Perlmutter, Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion (London: Frank Cass & Co. Ltd, 1969), p. IX.

التشديد منّا.

- Ibid. (24)
- Ibid., p. 119. (25)
- Ibid., p. 57. (26)
- Ibid., p. 69. (27)
- Ibid., p. 126. (28)
- (29) Amos Perlmutter, Politics and the Military in Israel, 1967-1977 (London: Frank Cass, 1978).

Ibid., pp. X-XI. (30)

التشديد منّا.

Ibid., pp. 197ff. (31)

Ibid., p. 209. (32)

التشديد في الأصل.

Peri, Between Battles and Ballots..., op. cit., p. VII. (33)

Ibid., pp. 38-69. (34)

- Ibid., pp. 101-129. (35)
- Ibid., pp. 156-174. (36)
- Ibid., pp. 175-192. (37)
- Ibid., pp. 213-231. (38)
- Ibid., pp. 232-260. (39)
- Ibid., pp. 261-287. (40)
- Ibid., pp. 130-155. (41)
- Peri, The Israeli Military..., op. cit. (42)
- Ibid., pp. 11-13. (43)
- Ibid., pp. 14-19. (44)
- Ibid., pp. 30-35. (45)
- Ibid., pp. 36-44. (46)
- Ibid., pp. 52-54. (47)
- Ibid., pp. 55-57. (48)
- Ibid., p. 13. (49)
- (50) رام إيرز (محرر)، "العلاقات بين المرتبة المدنية والمرتبة العسكرية في إسرائيل: العلاقات المتبادلة ووسائل الرقابة" (بالعبرية)، (تل أبيب: مركز يافى للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، 2003). (من موقع المركز في الإنترنت)
- (51) المصدر نفسه، ص 9، 11 – 12.
- (52) المصدر نفسه، ص 17 – 21. أنظر أيضاً Yehuda Ben Meir, Civil-Military Relations in Israel (New York: Columbia University Press, 1995), especially pp. 178-179.
- (53) إيرز، مصدر سبق ذكره، ص 23 – 27.
- (*) إشارة إلى قيام الاستخبارات الإسرائيلية، في 12/4/1984، بقتل أسيرين فلسطينيين كانا اشتركا في خطف حافلة إسرائيلية على الخط 300، إلى الجنوب من تل أبيب.

(54) إيرز، مصدر سبق ذكره، ص 45 – 51. وللاستزادة في الموضوع، أنظر أيضاً: رام إيرز، "الرقابة المدنية على الجيش في إسرائيل" (بالعبرية)، (تل أبيب: مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، 2004). (من موقع المركز في الإنترنت)

(55) في: إيرز، "العلاقات بين المرتبة المدنية والمرتبة العسكرية..."، مصدر سبق ذكره، ص 61 – 65.

(56) وليد الخالدي، "بناء الدولة اليهودية، 1897 – 1948: الأداة العسكرية"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 39 (صيف 1999)، ص 65 – 103.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx